اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 62

14-20 مارس 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

زيادة رأسمال المصرف المركزي إلى 2.5 مليار بارتفاع 733٪

كشف مصدر مصرفي رفيع المستوى في تصريحات أمس أنه تقرر زيادة رأسمال المصرف المركزي من 300 مليون درهم إلى 2,5 مليار درهم، من خلال تحويل 2,2 مليار درهم من حساب الوديعة الدائمة للحكومة الاتحادية لدى المصرف، بارتفاع إجمالي في رأس المال تبلغ نسبته نحو 733,33٪. وقال المصدر إن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بتاريخ 13 فبراير الماضي والذي يحمل رقم 49/3 و/7 لسنة 2011 نص كذلك على إن يحول باقي رصيد الوديعة الدائمة للحكومة الاتحادية لدى المصرف البالغ نحو 12,3 مليار درهم إلى حساب الاحتياطي العام. وأشار إلى أن القرار نص على أن يتم إقفال حساب الوديعة الدائمة للحكومة الاتحادية لدى المصرف نهائياً، كما نص على تعديل نسبة التحويل لتصبح 25٪ بدلاً من 30٪ من صافي أرباح المصرف إلى حساب الاحتياطي العام حتى يصل إلى 22,5 مليار درهم، تتوقف عندها عملية التحويل إلى حساب الاحتياطي العام، ويتم بعدها تحويل الأرباح الصافية للمصرف بالكامل إلى الحكومة الاتحادية، موضحاً أنه جاري إصدار مرسوم اتحادي بهذا الشأن. وأكد المصدر أن رفع رأسمال المصرف جاء ليتناسب مع أهميته ودوره في دفع القطاع المالي والمصرفي والاقتصادي بوجه عام، مشيرا إلى أن رأس مال المصرف قبل هذا القرار (الذي يبلغ مضافا إليه احتياطيات المصرف 1,5 مليار درهم) لا يتناسب بأي حال مع مكانة الإمارات، ولا يلبي الطموحات المرجوة، ولا يساعد هذا الكيان المهم والحيوي على القيام بدوره على النحو المطلوب في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المتلاحقة التي تحتاج لكيانات قوية. وتشير إحصاءات المصرف المركزي إلى أن الوديعة الدائمة للحكومة الاتحادية لدى المصرف شهدت تنامياً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الاخيرة، حيث ارتفعت من 11,3 مليار درهم في نهاية 2006 إلى 12,43 ملياراً بنهاية 2007، ثم قفزت بنهاية 2008 إلى 13,58 ملياراً، وواصلت الارتفاع فبلغت بنهاية 2009 نحو 14,54 ملياراً. وقدرت وفق آخر الإحصاءات بنحو 14,7 ملياراً، في حين ثبت رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل عند 300 مليون درهم، والاحتياطي العام عند 1,2 مليار درهم.

تعليق

البنك المركزي (Central Bank): يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة النمو الاقتصادي في الدولة يمكن تحديد أهم الخصائص التي تتميز بها البنوك المركزية و كما يأتي : 1- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة ، فالدولة هي التي تتولى إدارتها و الإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها ، وما دامت هذه البنوك تعد إحدى أجهزة الحكومة فان قراراتها يجب إن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد. 2- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي و تشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد المالي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني وتعزيز الإنتاج والاستخدام و تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد . كما إن البنك المركزي يمتلك من الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب بتنفيذها.3- تمثل البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من اجل تعظيم الربح و إنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة. 4- تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى و نادرا ما تتعامل مع الأفراد كما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني البلجيكي و بنك ايطاليا. 5- يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة. 6- يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يوجد فيها (12) مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي (Federal Reserve Board) الذي يحدد السياسة النقدية للبلد ، والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار . ومن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية: إصدار النقود من عملات ورقية ومعدنية - الرقابة على البنوك التجارية - إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة النقدية - إدارة أموال الدولة - إدارة غرفة المقاصة - بنك البنوك التجارية

المصدر: البيان

لدولية

تراجع مطالبات إعانة البطالة الأمريكية إلى 385 ألفاً خلال الأسبوع الماضي
صفحة 02 ◄

اليابان تعتزم تخصيص ما يصل إلى 127 مليار دولار لقروض طارئة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

101 مليار دولار إجمالي قروض البنوك الكويتية في 2010
صفحة 03 ◄

لتجنب شطبها من المؤشرات العالمية: البورصة المصرية سيعاد فتحها قبل 28 مارس الجاري
صفحة 03 ◄

المحلية

18 ملياراً درهم صادرات دبي في فبراير بنمو 8.3 %
صفحة 04 ◄

دبي تضع اللمسات الأخيرة لاستضافة منتدى الاستثمار لدول »الكوميسا«
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية
صفحة 05 ◄

التأثيرات على الاقتصاد العالمي ستكون محدودة و"سيتي غروب" تقدّر أضرار زلزال اليابان بـ 128 مليار دولار

قدّرت مجموعة "سيتي غروب" قيمة الأضرار الناجمة عن الزلزال الشديد الذي ضرب اليابان بعشرة تريليونات ين (127.96 مليار دولار)، أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وقالت المجموعة إن تأثير الأزمة على النشاط الاقتصادي الياباني سيتجاوز تأثير زلزال كوبي. وتوقع اقتصاديو ومحللو "سيتي غروب" أن يتعافى الاقتصاد وسوق الأسهم في اليابان سريعاً بعد انتكاسة حادة في بادئ الأمر جراء تداعيات الزلزال. وأبقت المجموعة لتصنيفها للأسهم اليابانية عند توصية بزيادة الوزن النسبي في المحفظة الاستثمارية. وقال محللو "سيتي غروب" إن تأثير زلزال اليابان على الاقتصاد العالمي سيكون محدوداً أيضاً، إذ إن 20 عاماً من تراجع الأداء الاقتصادي وسوق الأسهم يجعل البلاد أقل أهمية مما كانت عليه وقت زلزال كوبي في 1995. غير أن المخاوف من تباطؤ النمو العالمي بعد سلسلة من التحذيرات والتقارير المتشائمة من خبراء ومسئولين على مستوى العالم أدت لانخفاض بنحو 3.4% في مؤشر "أم.أس.سي.أي" لأسواق الأسهم العالمية منذ يوم الجمعة. وقال محللو السلع الأولية لدى "سيتي غروب" إن تباطؤاً حاداً في الاقتصاد الياباني من شأنه أن يؤدي إلى أضرار قصيرة المدى في أسعار السلع الأولية، لكن الحاجة لتعويض فقد الطاقة النووية اليابانية بأنواع أخرى من الوقود سيعزز الأسعار على المدى المتوسط.

المصدر: رويترز

القروض المتعثرة لدى بنوك اسبانيا ترتفع إلى أعلى مستوى في 16 عاما

أظهرت بيانات بنك اسبانيا المركزي أن نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي الاسباني ارتفعت في يناير كانون الثاني إلى أعلى مستوى في 16 عاما مع تعثر المدينين عن السداد بسبب ارتفاع البطالة. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض إلى 6.1 بالمائة من 5.8 بالمائة في ديسمبر كانون الأول مما جعل أسهم البنوك الاسبانية تتراجع. وهذه هي أعلى نسبة منذ أكتوبر تشرين الأول 1995. وقال خافيير باريو المحلل لدى بي.بي.اي "هذا يبين أننا بعيدين عن نهاية نسب التعثر المرتفعة في اسبانيا. ولا يمكن أن يكون الوضع غير ذلك بسبب ارتفاع البطالة." وتبلغ نسبة البطالة في اسبانيا 20 بالمائة أي أكثر من مثلي متوسط البطالة في الاتحاد الأوروبي وذلك بعد انفجار فقاعة قطاع الإسكان والإنشاءات قبل أكثر من عامين.

المصدر: رويترز

تراجع مطالبات إعانة البطالة الأمريكية إلى 385 ألفاً خلال الأسبوع الماضي

أوضحت بيانات وزارة العمل الأسبوعية تراجع عدد الأشخاص الذين تقدموا بمطالبات إعانة ضد البطالة بستة عشر ألفا إلى 385 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في الثاني عشر من مارس الجاري بالمقارنة مع المطالبات الخاصة بالأسبوع الأسبق المنتهي في الخامس من نفس الشهر والتي جرى تعديلها بالرفع بأربعة آلاف طلب إلى 401 ألفا كي يكون التراجع أكبر من التوقعات عند 388 ألف طلب. هذا وقد تراجع متوسط أربعة أسابيع من المطالبات بسبعة ألاف إلى 386250، حيث يعد مقياسا أكثر دقة نظرا لتجاهله التذبذب غير المرغوب فيه نتيجة ارتفاع أو انخفاض بشكل مفاجئ. كما تراجعت مطالبات الإعانة المستمرة بحوالي 80 ألفا إلى 3.71 مليون طلب خلال الأسبوع المنتهي في الخامس من مارس، في حين بلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على أي نوع من المساعدات الفيدرالية خلال الأسبوع المنتهي في السادس والعشرين من فبراير الماضي 8.95 مليونا بارتفاع قدره 181 ألفا من الأسبوع السابق.

المصدر: أرقام

نيكي: اليابان تعتزم تخصيص ما يصل إلى 127 مليار دولار لقروض طارئة

ذكرت صحيفة نيكي اليابانية أمس السبت إن الحكومة اليابانية تعتزم تخصيص ما يصل إلى عشرة تريليون ين (127 مليار دولار) لعمليات الإقراض الطارئ للشركات لمساعدتها على تمويل العمليات اليومية وإصلاح الأضرار الناجمة عن الزلزال وموجات المد العملاقة التي شهدتها البلاد الأسبوع الماضي. وأضافت الصحيفة إن بإمكان الحكومة توفير تمويل خاص في شكل قروض منخفضة الفوائد أو دعم دفع الفوائد تدعمه صناديق عامة عندما تسبب كارثة طبيعية أو حدث آخر عدم استقرار اقتصادي بشكل كبير. وقالت الصحيفة دون الاستشهاد بأي مصدر إن الحكومة تفكر في تخصيص عدة تريليونات من الين وما يصل إلى عشرة تريليون ين لهذا البرنامج. وستدخر الأموال اللازمة لدعم هذا البرنامج في ميزانية طارئة.

المصدر: رويترز

101 مليار دولار إجمالي قروض البنوك الكويتية في 2010

قال تقرير اقتصادي متخصص أمس أن إجمالي أرصدة القروض والسلفيات في دفاتر قطاع البنوك الكويتي بلغ 28,1 مليار دينار كويتي (101,15 مليار دولار) في 31 ديسمبر 2010 ويقابلها مخصصات تبلغ 1,6 مليار دينار بما يعادل 5,6 في المائة من اجماليها ليكون رصيد صافي القروض والسلفيات 26,5 مليار دينار للفترة ذاتها. وأضاف التقرير الصادر عن (مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية) إن البنك التجاري تصدر أعلى نسبة مخصصات متراكمة بواقع 9 في المائة من إجمالي قروضه وسلفياته البالغة 2,6 مليار دينار. وذكر إن (بيت التمويل الكويتي) يليه بنسبة 8,1 في المائة من قروضه البالغة 6 مليارات دينار ثم بنك الخليج وبنك الكويت الدولي بمعدل 6,8 و6,6 في المائة من إجمالي قروضهما وسلفياتهما البالغة 3,4 مليارات و 765 مليون دينار على التوالي. وأوضح إن بنك بوبيان تصدر قائمة اقل البنوك بمعدل 2,1 في المائة من محفظته الائتمانية البالغة 1,1 مليار دينار يليه البنك الوطني والبنك الاهلي المتحد بمعدل 3,4 و3,3 في المائة من قروضهما البالغة 8,1 و 1,7 مليار دينار تباعا. وبين التقرير إن بنكي الاهلي وبرقان يتوسطان البنوك بنسبة 5 و 4,5 في المائة من أصل أرصدتهما الائتمانية البالغة 2,1 و2,2 مليار دينار على التوالي وذلك كما في نهاية ديسمبر 2010. أما من حيث حصص البنوك من المخصصات المتراكمة كما في ديسمبر 2010 فيتصدرها (بيت التمويل) بمبلغ 486 مليون دينار بنسبة 31 في المائة من إجمالي المخصصات يليه مباشرة (البنك الوطني) بنسبة 17,8 في المائة بمبلغ 279 مليون دينار ثم (البنك التجاري) و(بنك الخليج) بحصص نسبتها 14,9 و 14,8 في المائة بأرصدة تبلغ 233 و 232 مليون دينار على التوالي، أما بالنسبة إلى حصص البنوك من صافي القروض والسلف فقد تصدر القائمة (الوطني) بحصة نسبتها 29,6 في المائة بما يساوي 7,9 مليارات دينار تلاه (بيتك) بنسبة 21,5 في المائة بما يعادل 5,5 مليار دينار ثم (بنك الخليج) بمعدل 12 في المائة بما يعادل 3,2 مليارات دينار.

المصدر: : كونا

1500 مشروع مشترك بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي

يستثمر مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي في 1500 مشروع مشترك بحسب إحصاءات عام 2010 فيما يخص نتائج العمل بالسوق الخليجية المشتركة. وأظهرت إحصاءات استعرضها مسئولون في وزارة المالية خلال لقاء تعريفي عقدته الوزارة مؤخراً في جامعة الإمارات بالعين حول السوق الخليجية المشتركة ارتفاع عدد الخليجيين المستفيدين من المظلة التأمينية إلى 15 ألف مواطن، وارتفاع عدد العاملين في القطاع الأهلي والحكومي خارج دولهم إلى 35 ألف مواطن. وبلغ عدد المستثمرين 40 ألف مواطن، فيما يمتلك 61 ألف مواطن خليجي عقارات في إحدى دول المجلس. وفيما يتعلق بالشركات المساهمة العامة التي يسهم فيها مواطنون من مختلف دول المجلس، فبلغ عددها 650 شركة، فيما ارتفع عدد الطلبة الخليجيين الذين يتلقون تعليمهم في دول المجلس الأخرى إلى 50 ألف طالب.

المصدر: : الاتحاد

أشادوا بإنشاء هيئة مكافحة الفساد وطالبوا بسرعة عملها
اقتصاديون: آثار قرارات خادم الحرمين الشريفين ستعم كل فئات المجتمع السعودي

أكد خبراء اقتصاديون أن القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ستسهم في إنعاش كافة قطاعات الاقتصاد السعودي من دون استثناء، الأمر الذي ستنعكس آثاره على كافة شرائح وفئات المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود، مشيدين بقرار إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، ومطالبين بسرعة عمل هذه الهيئة. وحظي خطاب الملك عبدالله، الذي ألقاه الجمعة، باهتمام ومتابعة من كافة شرائح المجتمع السعودي، وما تبعه من قرارات ملكية تتعلق بدعم المواطن خاصة ذوي الدخل المحدود، وشارك عدد من المحللين الاقتصاديين في قراءة لهذه القرارات خاصة الاقتصادية منها.

المصدر: : العربية.نت

اعتبرت أن المناخ السياسي والاقتصادي بات أكثر صعوبة"ستاندرد آند بورز" تخفض التصنيف الائتماني للبحرين درجتين

خفضت مؤسسة "ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للبحرين درجتين إلى (BBB) من (A-) وأبقته قيد المراقبة لاحتمال خفضه مجددا، قائلة إن الاحتجاجات العنيفة المستمرة منذ أسابيع أدت إلى تردي المناخ السياسي والاقتصادي في البلاد. وقال المحلل لدى ستاندرد اند بورز مايك نون "إن خفض تصنيف الديون السيادية طويلة الأجل للبحرين يعكس رأينا بأن المناخ السياسي والاقتصادي هناك بات أكثر صعوبة بسبب أحداث الأسابيع الثلاثة الأخيرة." وخفضت مؤسسة فيتش التصنيف الائتماني للبحرين درجتين إلى (BBB) هذا الأسبوع وقالت إن من المحتمل خفضه مجددا. ولا تزال مؤسسة موديز تصنف ديون البحرين بالتصنيف (A3)، لكنها وضعته قيد المراجعة لاحتمال الخفض في 23 فبراير.

المصدر: : رويترز

18 ملياراً درهم صادرات دبي في فبراير بنمو 8.3 %

سجلت صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة دبي زيادة 3 .8%، خلال فبراير ،2011 بالمقارنة بنفس الشهر من ،2010 حيث بلغت 6 .17 مليار درهم. وفي يناير بلغت نسبة الزيادة لأعضاء الغرفة 2 .24% مقارنة بنفس الشهر ،2010 وخلال ،2010 حققت صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة دبي نمواً 2 .15% وبإجمالي قيمة 4 .214 مليار درهم مقارنة ب 1 .186 مليار درهم 2009 . وفي يناير، بلغت قيمة صادرات وإعادة صادرات أعضاء الغرفة 7 .19 مليار درهم بزيادة 2 .24% مقارنة مع يناير 2009 وبلغت قيمة صادرات الأعضاء في فبراير الماضي 5 .17 مليار درهم، بزيادة 3 .8% مقارنة مع فبراير 2010 .

المصدر: الخليج

7,7 تريليون درهم حجم القطاع العقاري في دول الخليج و7% حصة «الرهن» من إجمالي مبيعات العقارات في الدولة

بلغ حجم قطاع العقارات الخليجي نحو 7,7 تريليون درهم (2,1 تريليون دولار) بنهاية العام 2010 ، بحسب إحصاءات بنك ستاندرد تشارترد. وقال الرئيس الدولي للخدمات المصرفية الإسلامية في بنك ستاندرد تشارترد خلال ترؤسه ندوة "التمويل العقاري في دول الخليج " التي أقيمت على هامش المؤتمر العربي الثالث للتنمية العقارية العمرانية " إن القطاع العقاري في دول الخليج يتمتع بالعديد من المقومات التي تمنحه فرصة للتعافي السريع من تداعيات الأزمة المالية العالمية وأهمها توافر رؤوس الأموال وتطور البنية التحتية والتطوير المستمر في التشريعات. وأشار صيفي إلى أن الرهن العقاري يمثل 7% من إجمالي عمليات شراء العقارات في الدولة فيما تصل نسبة انتشار الرهن العقاري بين المستثمرين إلى نحو 14% مقابل نسبة انتشار للرهن العقاري لا تتجاوز 6% في باقي دول الخليج. ويشكل حجم الرهن العقاري في الإمارات نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقابل نسبة لا تزيد على 2% في المملكة العربية السعودية، كما يصل إلى 15% في البحرين ويتراوح بين 8% و 6% في قطر والكويت على التوالي مقارنة بنسبة تتراوح بين 93% و78% في الولايات المتحدة و62% في أسبانيا، بحسب دراسة لمركز دبي المالي العالمي. وناقش المشاركون في اليوم الثاني لفعاليات المؤتمر العربي الثالث للتنمية العقارية والعمرانية الذي أقيم بدبي برعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي ورئيس مركز دبي المالي العالمي تحت شعار (البيئة العقارية العربية ما بعد الأزمة العالمية) مبادرة طرحها للنقاش مركز دبي المالي العالمي وتهدف المبادرة إلى استعادة وبناء تمويل الإسكان في دبي الإمارات والتي يمكن أن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة.

المصدر: الاتحاد

دبي تضع اللمسات الأخيرة لاستضافة منتدى الاستثمار لدول «الكوميسا»

أكملت غرفة تجارة وصناعة دبي استعداداتها لاستضافة منتدى الاستثمار الرابع لدول الكوميسا الذي يعقد يومي 23 و 24 مارس الحالي تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. ويتوقع أن يجذب المنتدى الذي تنظمه الغرفة بالتعاون مع وكالة الاستثمار الإقليمية في دول الكوميسا "ريا" أكثر من 2000 مشاركٍ بينهم وزراء وكبار المسئولين ورجال الأعمال في كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الكوميسا الـ19. وتضم "الكوميسا" 19 دولة أفريقية هي بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وليبيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس ورواندا والسيشل والسودان وسوازيلاند وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. ويشارك في المنتدى كبار رجال الأعمال، وصناع القرار باعتباره منصةً مثالية للتواصل وإنشاء الشراكات بين مجتمع الأعمال في دبي ودول جنوب وشرق أفريقيا، إضافة إلى تشجيعه الحوار والعمل الجاد بين المستثمرين وأقطاب قطاع الأعمال وأصحاب القرار للخروج بنهج العمل اللازم وخلق الفرص الاستثمارية ودفع عجلة النمو في دول الكوميسا، والترويج لدبي كبوابةٍ للاستثمارات في المنطقة.

المصدر: الاتحاد

3.1 ٪ ارتفاعاً في أسعار المستهلك فبراير الماضي

كشف التقرير الشهري لأسعار المستهلك والتضخم في أبوظبي، الصادر عن مركز إحصاء أبوظبي، أمس، عن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فبراير 2011 بنسبة 3.1٪ مقارنة بالشهر نفسه من عام ،2010 إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 121.2 نقطة، بينما كان 117.6 نقطة في فبراير .2010 وأوضح أن أهم المجموعات التي ارتفعت أسعارها في فبراير 2011 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي فكانت مجموعة »النقل«، وذلك بنسبة 11٪، تلتها مجموعة »الأغذية والمشروبات غير الكحولية «بنسبة 10٪، كما ارتفعت أسعار مجموعة »التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت «بنسبة 8.1٪، ومجموعة التعليم بنسبة 4.3٪، ومجموعة »السكن، المياه، الكهرباء، الغاز وأنواع الوقود الأخرى «بنسبة 3٪. في حين انخفضت أسعار مجموعة »الملابس والأحذية «في فبراير الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بنسبة 14.1٪، وذلك نتيجة انخفاض أسعار مجموعة الملابس بنسبة 13.7٪، فيما انخفضت أسعار الأحذية بنسبة 19.9٪.من جانب آخر، بين مركز إحصاء أبوظبي أن معدل التضخم لأسعار المستهلك خلال الشهرين الأولين من عام 2011 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2010 بلغ 3.3٪، إذ بلغ الرقم القياسي 121.1 نقطة للشهرين الماضيين، بينما كان 117.3 نقطة للفترة نفسها من عام 2010.

المصدر: الإمارات اليوم

البنك المركزي و أدوات السياسة النقدية
(Central Bank and Monetary Policy)

يستخدم البنك المركزي وسائله النقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة أساسية يتولاها دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي بهدف زيادة النمو والتنمية الاقتصادية . ويمكن تقسيم الرقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في ثلاث مجالات ، وفقا للأساليب والسياسات التي تستخدمها تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع ، ودرجة تطوره الاقتصادي وهذه المجالات هي :

أولا: الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي (Quantity Control On Bank Credit)

إن الهدف من استخدام أدوات الرقابة الكمية يتحدد في التأثير على حجم الائتمان المصرفي ، والذي ينعكس بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي ، ولما كان الحجم الكلي للائتمان يتوقف على عاملين هما : 1- حجم الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى المصارف . 2- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تجاه الودائع التي تحتفظ بها المصارف . فإذا استطاع البنك المركزي من التأثير على هذين الجانبين ، فانه سيكون قادرا على فرض رقابته على نشاط المصارف التجارية في تكوين الائتمان ، ويمكن تناول أهم وسائل ألبنك المركزي في مجال الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي في ثلاث وسائل كمية هي :

أ- سياسة سعر الخصم (Discounting Prices Policy)

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم ، بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم اليه من كمبيالات ، كذلك يحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التجارية . وتعلن البنوك المركزية عن الأسعار المستعدة لإعادة الخصم بموجبها من وقت لآخر ، وبحسب ما تقتضيه تقديرات هذه البنوك المتناسبة مع سيطرتها وتوجيهها للنشاط الائتماني والمصرفي ، وفيما إذا كان يحتاج للمزيد من التنشيط أو التقييد . وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى تأثير على إجمالي الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى الجهاز المصرفي في اتجاهين هما :

1- تحديد الشروط الواجب توافرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي خصمها أو يسمح بالإقراض بضمانها للمصارف التجارية مع إمكانية تعديل هذه الشروط بين فترة وأخرى بحسب الأحوال المصرفية والائتمانية التي تقتضي ذلك .

2- تعديل الكلفة أو النفقة التي تتحملها المصارف عن طريق تغيير سعر الخصم . وبما أن التغيير في كلفة الاقتراض من البنك المركزي للمصارف التجارية يؤدي إلى تغيير مقابل في أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف عن قروضها للإفراد المشروعات ، لذلك يترتب على تغيير في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام بما ينتج عنه التأثير في حجم الائتمان المصرفي . فعلى سبيل المثال لو أراد البنك المركزي إحداث انكماش وتقليص حجم الائتمان المصرفي ، فيمكنه رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وخاصة للأجل القصير ، فينخفض نتيجة لذلك الطلب على الاقتراض من المصارف أو تحديد القروض السابقة بالنظر لارتفاع كلفتها ، فينخفض الائتمان المصرفي ، والعكس صحيح أيضا ، ألا انه من الملاحظ وفي اغلب الأحيان أن تأثير خفض سعر الخصم غير فعال تماما في إثناء الأزمات الاقتصادية ، وخاصة عندما تتوافر احتياطيات نقدية كبيرة لدى المصارف التجارية تبقى عاطلة ويصعب استثمارها وإقراضها لانخفاض الطلب عليها في السوق مما يترتب على ذلك عمليا عدم لجوء المصارف التجارية إلى البنك المركزي للاقتراض منه أو لخصم الأوراق المالية لديه ، مما يفقد البنك المركزي استخدام أداة سعر الخصم للتأثير على حجم الائتمان المصرفي ، ألا انه يبقى لسياسة سعر الخصم تأثير على المصارف التجارية ، ويمثل مؤشرا لإتباع هذه المصارف اتجاها انكماشيا أو توسيعا في نشاطها الائتماني واستثمارها المصرفي. كما أن سياسة سعر الخصم تستوجب وجود سوق نقدية متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق التجارية وبقية أدوات الائتمان المصرفي قصيرة الآجل، ولهذا فان وسيلة سعر الخصم ذات أهمية متواضعة في البلدان النامية .

ب- عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ البنك المركزي ، بمحفظة تضم السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة هذه المحفظة بالمحفظة الاستثمارية . ويعود سبب دخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للسندات والأوراق المالية والنقدية المتوسطة والطويلة والقصيرة الآجل في السوق المالي والسوق النقدي ، إلى محاولته للتأثير على النشاط الاقتصادي ، من خلال التأثير على قدرة المصارف والإفراد في التوسع أو التقليص لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري . فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق ، فانه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية والإفراد ويزيد بنفس الوقت من حجم أرصدته النقدية باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنها نقدا أو بصكوك إلى البنك المركزي ، وهو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الإجمالية للاقتصاد الوطني . أما عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي ، فانه بذلك يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية والإفراد ، إذ يقوم البنك المركزي بدفع ثمن هذه السندات للبائعين نقدا أو بصكوك مصرفية ، وهو بهذا الإجراء يضيف إلى عرض النقد وإلى إجمالي السيولة المحلية للاقتصاد الوطني ، فمثلا أن دخول البنك المركزي للسوق المالي بائعا أو مشتريا للسندات يهدف إلى تقييد أو تنشيط الوضع الاقتصادي ، و أن كانت فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة غالبا ما تكون متواضعة الفعالية في حالات الأزمات الاقتصادية ، لأن المصارف التجارية لا تقوم بالضرورة باستثمار مواردها وأرصدتها النقدية المتاحة لديها في إثناء الانكماش الاقتصادي ، كما أنها لا تندفع في شراء السندات الحكومية من البنك المركزي في إثناء حالات التضخم الاقتصادي ،

فضلا عن أن الأفراد سينطبق عليهم ما ينطبق على استثمارات المصارف التجارية في أثناء الأزمات الاقتصادية ، خاصة وأن عامل التوقعات يكون من العوامل المهمة في تقرير نوع استثماراتهم وتحديد الإرباح المتوقعة في المستقبل . هذا وأن سياسة عمليات السوق المفتوحة تؤثر أيضا على أسعار الفائدة للسندات التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها من السوق المالي وهذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الأوراق المالية . كما يظهر تواضع فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة بدرجة اكبر في البلدان النامية التي ما زالت تفتقد الأسواق المالية والنقدية المتطورة ، وما موجود من أسواق مالية ونقدية فيها ما زال متسما بالمحدودية في نشاطه وضيق تداول الأوراق المالية الخاصة بهذه السوق .

جـ – تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (Required Legal Reserve Ratio) تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقررها البنك المركزي ، ويلزم بها المصارف التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي ، لذلك يمكن للبنك المركزي استخدام هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية . ويكون هذا التأثير بتوسع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد ، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات التضخم ، وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة في أثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة ، وأن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى . ويعتبر تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالزيادة أو النقصان من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه وخاصة في البلدان النامية .

ثانيا: الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي (Qualitative Control On Bank Credit)

يقصد بالرقابة النوعية أو الكيفية على أوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كميته أو حجمه ، إذ أن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة . ويعود سبب الاعتماد على الرقابة النوعية تلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشا عن استخدام أدوات الرقابة الكمية ، لذلك فان فعالية الرقابة النوعية يمكن أن تعضد وتسند الرقابة الكمية ، كما أنها أن توفر الموارد اللازمة لتنشيط قطاع اقتصادي بقدر معين يفوق بقية القطاعات الأخرى عن طريق إتباع سياسة تمييزية بأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي. وللرقابة النوعية وسائل متعددة تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي مثل وسيلة أسعار الفائدة التمييزية التي تمثل تحديدا لأسعار الفائدة على القروض بشكل يختلف عن قروض قطاع اقتصادي معين لآخر والهدف من ذلك تقليص حجم القروض الموجهة لبعض القطاعات وخاصة القطاعات غير الإنتاجية أو السلعية وبالمقابل تنشيط القطاعات الإنتاجية عن طريق القروض المقدمة لها بكلفة اقل من غيرها . كما يمكن أن يعمد البنك المركزي إلى اشتراط موافقته على القروض التي تقدمها المصارف التجارية لبعض القطاعات والتي يتجاوز مبلغها مقدارا معينا يحدده البنك المركزي ، أو أن يقدر أيضا بعض المجالات التي ينبغي تجنب الاستثمار فيها من قبل المصارف التجارية ، أو تعيين الحد الأقصى لبعض أنواع هذه القروض . كما يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع التي لا يمكن بموجبها للمصارف التجارية تجاوزه ، ويكون مثل هذا الإجراء مرتبطا بطبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيما إذا كان يعاني من الكساد أو التضخم ، لهذا فان استخدام البنك المركزي لوسائل الرقابة الكمية والنوعية تكون متمثلة في التقييد أو التوسع في حجم الائتمان المصرفي ووجهته الموجه إليها وبما يتناسب تحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي للبلد .

ثالثا: الرقابة المباشرة على الائتمان (Direct Control On Credit)

ويقصد بالنوع الثالث من أنواع الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي المتمثلة في رقابته المباشرة هو فرض تأثيره الأدبي على الجهاز المصرفي بهدف تعزيز وسائل رقابته الكمية والنوعية ، كما يمكن أن تكون رقابته المباشرة بديلا لرقابته الكمية والنوعية ، إذ تعذر عليه استخدام أدوات الرقابيتين الكمية والنوعية بصورة فعالة . وتنحصر أهمية تأثير البنك المركزي على المصارف التجارية في إمكانية إقناعها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، متبعا بذلك أسلوب التوجيه والنصح وإبداء الرأي والمشورة ، وبعد ذلك يمكن إن يعمد إلى إصدار التعليمات والتشريعات القانونية التي يمكنه من تنفيذ سياسته من خلال التزام المصارف التجارية بها وتنفيذها مثل تحديده لنسبة الاحتياطي النقدي لأجمالي رأس المال و إجمالي الأصول للمصارف التجارية أو تحديده إلى الحد الأقصى المعدل الزيادة في قروض المصارف التجارية ، واستثماراتها في فترة زمنية معينة . وتعد تلك من أهم أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من حيث فعاليتها في التأثير على النشاط الائتماني والمصرفي وخاصة في البلدان النامية ، ويعود سبب فعالية التأثير على المصارف التجارية إلى المكانة المصرفية والنقدية التي يحتلها البنك المركزي تجاه مؤسسات الجهاز المصرفي في كونه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض ، كذلك كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي ، لهذا فان المصارف التجارية تأخذ توجيهاته وتعليماته بنظر الاعتبار في معظم الأحيان . وفي ضوء ما تقدم يتضح إن البنك المركزي يعمد إلى إتباع أكثر من وسيلة سواء أكانت كمية أو نوعية أو مباشرة بهدف تحقيق إغراض سياسته النقدية ، التي تمثل أهدافا أساسية تضعها الدولة في حساباتها لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي ، واضعة في نظر الاعتبار تناسق وتلاءم أهداف السياسة المالية ، لان تعارض السياستين النقدية والمالية خصوصا سيترتب عليه فشل الجهود المبذولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عموما وأهداف السياستين النقدية والمالية خصوصا .